



التقرير الثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1593 (2005)

1- المقدمة

1- في 31 آذار/مارس 2005، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ("المجلس") القرار 1593 ("قرار المجلس 1593") القاضي بإحالة الحالة في دارفور منذ 1 تموز/يوليه 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

2- ودعا المجلس المدعي العام إلى مخاطبته كل ستة أشهر بشأن الإجراءات المتخذة عملاً بقرار المجلس 1593. وهذا هو التقرير الثلاثون إلى المجلس بشأن أنشطة مكتب المدعي العام ("المكتب") في ما يتعلق بالحالة في دارفور.

2- التطورات الأخيرة في السودان

3- منذ آخر تقرير قدمه المكتب إلى المجلس في 19 حزيران/يونيه 2019، لا تزال هناك تطورات مهمة في جمهورية السودان ("السودان"). ففي 17 آب/أغسطس 2019، وقّع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، بوساطة الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا ودعمهما، إعلاناً دستورياً يحدد إطاراً انتقالياً لفترة الـ 39 شهراً القادمة. وأدى المجلس السيادي الجديد، المكون من خمسة عسكريين وستة مدنيين، اليمين الدستورية في 21 آب/أغسطس. وتمّ تعيين رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، في اليوم نفسه. وقد تمّ أيضاً تدشين مجلس الوزراء الجديد في 8 أيلول/سبتمبر 2019.

4- وبعد هذه التعيينات السياسية الجديدة، لاحظ المكتب عدداً من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالحالة في دارفور. وعلى وجه الخصوص، في 11 أيلول/سبتمبر 2019، وقّع المجلس السيادي وائتلاف من الجماعات المسلحة

في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور، إعلان جوبا بشأن إجراءات بناء الثقة والإعداد للتفاوض (“إعلان جوبا”). ويضع إعلان جوبا خريطة طريق شاملة لحل الصراع في جميع أنحاء السودان، بهدف توقيع اتفاقية سلام. وحتى الآن، وبحسب ما ورد، اتفقت الأطراف على تدابير من بينها وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق الصراع المستمر في السودان، بما في ذلك دارفور.

5- وعلاوة على ذلك، ورد أن رئيس الوزراء حمدوك التقى عبد الواحد النور من جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد في باريس بفرنسا في أواخر أيلول/سبتمبر 2019. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، زار رئيس الوزراء أيضا مناطق في دارفور، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا.

حالة المشتبه فيهم

6- كما ورد في التقرير السابق الذي قدمه المكتب إلى المجلس، فقد تمّ القبض على السيد عمر حسن أحمد البشير (“السيد البشير”) في 11 نيسان/أبريل 2019 واحتُجز في سجن كوبر بالخرطوم. ووفقا لمصادر مطلعة، تتم مفاوضات السيد البشير في السودان حاليا بتهمة ارتكاب جرائم مالية. وورد أن الحكم بحقه سيصدر في كانون الأول/ديسمبر. فضلا عن ذلك، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، ورد أن السلطات السودانية وجهت تهم جديدة للسيد البشير وعدد من المسؤولين الحكوميين السابقين الآخرين، فيما يتعلق بالانقلاب الذي أوصله إلى السلطة في عام 1989.

7- وفيما يتعلق بالمشتبه فيهم الآخرون على خلفية الحالة في دارفور، يشير المكتب إلى أنه ردا على التقرير السابق المقدم إلى المجلس، أكد ممثل السودان استمرار التحقيقات التي يُجريها النائب العام في السودان بشأن السادة عبد الرحيم محمد حسين (“السيد حسين”) وأحمد محمد هارون (“السيد هارون”)، وكذلك السيد البشير.

8- وفيما يتعلق بعلي محمد علي عبد الرحمن (المعروف أيضا باسم علي كوشيب)، فإن مكانه الحالي غير معروف. وأخيرا، فيما يتعلق بعبد الله بندا أبكر نورين (“السيد بندا”)، تشير تقارير مطلعة إلى أنه انخرط في تعدين الذهب في تشاد في السنوات الأخيرة وأن جماعته اشتبكت مع متمردين تشاديين في جنوب ليبيا في أواخر عام 2018.

9- عملا بمبدأ التكامل، الذي يقوم عليه إطار نظام روما الأساسي، فإن المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها تقع على عاتق الدول. ومع ذلك، لا توجد حاليا أي معلومات تشير إلى أن أيًا ممن تشبته فيهم المحكمة، بمن فيهم السيد البشير، يخضع للتحقيق أو المقاضاة في السودان على الجرائم المدعاة في أوامر القبض ذات الصلة الصادرة عن المحكمة.

10- وبالتالي، تظل أوامر المحكمة الصادرة بحق المشتبه فيهم الخمسة على خلفية الحالة في دارفور سارية. ولا يزال المشتبه فيهم الخمسة هارين من المحكمة. وفي ظل الظروف الحالية، تظل السلطات السودانية الجديدة مُلزِمة، عملاً بكل من قرار المجلس 1593 (2005) والأوامر اللاحقة الصادرة عن قضاة المحكمة، بالقبض على المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة.

3- الأنشطة القضائية الأخيرة

11- في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت الدائرة الابتدائية الرابعة ("الدائرة") مؤتمراً سرياً من طرف واحد لاستعراض دعوى المدعي العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين مع الدفاع وقلم المحكمة والادعاء لمناقشة التقدم المحرز في الدعوى والطريق إلى الأمام لضمان مثول السيد بندا أمام المحكمة.

12- وفي بداية مؤتمر استعراض الدعوى، أشارت الدائرة إلى أن أمر القبض الصادر بحق السيد بندا في 11 أيلول/سبتمبر 2014 والذي أكدته دائرة الاستئناف في 3 آذار/مارس 2015، لم يُنفذ بعد. وفي نهاية المؤتمر، أشارت الدائرة إلى أنها ستأخذ بعين الاعتبار الدفع السرية ذات الصلة الواردة من الأطراف وتقديم المزيد من التوجيه في الوقت المناسب.

13- في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت الدائرة سرا "أمراً بعد مؤتمر استعراض الدعوى الذي عُقد في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019". وتحدد النسخة العلنية من هذا الأمر، الصادرة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عدداً من الطلبات التي قدمتها الدائرة. وعلى وجه الخصوص، طلبت الدائرة من الدفاع تقديم دفع بشأن تقارير الادعاء التي تفيد بأن السيد بندا شارك في أنشطة تعدين الذهب والقتال خارج السودان. كما دعت الدائرة، بالأغلبية، الأطراف إلى تقديم دفع بشأن المحاكمات الغيابية في الظروف المحددة للدعوى المقامة على السيد بندا.

4- التحقيقات والتحريرات الجارية بشأن ادعاءات الجرائم الحالية

14- على الرغم من القيود المالية الكبيرة والمستمرة، واصل فريق دارفور تحقيقاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستمر في تعزيز دعاواه.

15- منذ التقرير الأخير للمكتب المقدم إلى المجلس، ظل الوضع الأمني في دارفور غير مستقر، ولكنه لم يتغير إلى حد كبير، حيث بلغ عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنهم نحو 60 شخصاً. وللأسف، أفادت تقارير باستمرار

الاشتباكات المتقطعة في منطقة جبل مرة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، لم ينضم جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد إلى عملية محادثات السلام في السودان.

16- فيما يتعلق بالمشردين داخليا، أشارت تقارير إلى أن القتال بين قوات الأمن وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد في شمال جبل مرة وحواليه أدى إلى حالات تشريد جديدة لنحو 2300 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. في إحاطته إلى المجلس بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ("العملية المختلطة")، أبلغ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام السيد جان بيير لاکروا المجلس أن حالات الحوادث الإجرامية في دارفور ازدادت، خاصة في مخيمات المشردين داخليا. وأفادت تقارير بأن المشردين داخليا، الذين يحاولون العودة إلى مناطقهم الأصلية في دارفور، ما زالوا يتعرضون للعنف.

17- وللأسف، لا تزال حوادث العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، وكذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مستمرة في دارفور. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة حوادث عنف جنسي وجنساني ضد 17 ضحية، من بينهن 7 قاصرات. وتحققت العملية المختلطة أيضا من انتهاكات جسيمة ارتكبت بحق 84 طفلا، من بينهم 35 فتاة، في حالات الصراع المسلح في دارفور بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2019. وقد حددت العملية المختلطة أن الجناة هم في معظمهم من فصائل جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد في جبل مرة، ولكنهم أيضا أعضاء في قوات الدعم السريع، من بين آخرين.

18- ويشير المكتب أيضا بقلق إلى تقارير العملية المختلطة التي أفادت بقيام عناصر من جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، خلال شهر تموز/يوليه 2019، باختطاف العديد من الموظفين المحليين والدوليين التابعين لمنظمات غير حكومية دولية حول غولو في جبل مرة لفترة قصيرة، وكذلك بعمليات نهب المعدات الإنسانية المدعاة.

19- في بيانها أمام المجلس في 19 حزيران/يونيه 2019، أشارت المدعية العامة إلى التقارير التي أفادت بأن قوات الدعم السريع استولت على مرافق كانت في السابق تابعة للعملية المختلطة. وفي هذا الصدد، يشير المكتب بارتياح إلى أن العملية المختلطة قد أبلغت مؤخرا عن حصولها على تأكيد من السلطات السودانية بأنه سيتم تسليم جميع مرافق العملية المختلطة إلى ولايات دارفور ذات الصلة لأغراض الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

20- بالنظر إلى الولاية البالغة الأهمية للعملية المختلطة في دارفور، بما في ذلك على وجه الخصوص حماية المدنيين والإبلاغ الأساسي عن انتهاكات حقوق الإنسان، يُرحب المكتب باعتماد المجلس مؤخرا القرار 2495 (2019) الذي مدد ولاية العملية المختلطة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

5- التعاون

21- يعرب المكتب عن امتنانه للتعاون والدعم المبدئين اللذين لا يزال يتلقاهما من مختلف الدول في تحقيقاته الجارية في الحالة في دارفور.

22- فيما يتعلق بالسودان، في أعقاب التطورات المحورية الأخيرة على أرض الواقع، يشيد المكتب بالالتزامات العلنية الصريحة التي تعهدت بها السلطات السودانية الجديدة لضمان السلام في دارفور وتلبية مطالب العدالة للمحني عليهم في دارفور.

23- يجب أن تكون الملاحقة القضائية في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي المرتكبة في دارفور وتحقيقها هدفاً مشتركاً للمكتب والسلطات السودانية الجديدة. وإدراكاً منا لدور كل منا وولايتته، يُرحب المكتب بهذه الفرصة غير المسبوقة لتطوير علاقة تعاونية مع حكومة السودان، بروح الحوار والاحترام والمشاركة البناءة.

24- كانت إحالة المجلس في 31 آذار/مارس 2005 للحالة في دارفور إلى المحكمة واضحة فيما يتعلق بواجب السودان في التعاون مع المحكمة والمكتب. وعملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر المجلس "أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة". وكما هو موضح في التقرير التاسع والعشرين للمكتب المقدم إلى المجلس، أكدت دائرة الاستئناف بالمحكمة هذا الموقف بشكل لا لبس فيه في 6 أيار/مايو 2019 في قرارها بشأن المملكة الأردنية الهاشمية بأن التزام السودان بالتعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام، حسب التكليف الصادر عن المجلس، التزام قانوني.

25- يواصل المكتب مخاطبة السلطات السودانية ويأمل في أن يستجيبوا بشكل لا لبس فيه للالتزامات السودان بموجب قرار المجلس 1593، بالتعاون الكامل والفعال مع المحكمة.

26- يظل التعاون الكامل من جانب حكومة السودان ضرورياً للمكتب وهو يواصل تحقيقاته المستقلة والنزيهة في الجرائم التي يُدعى ارتكابها في دارفور. وبصفته الدولة التي وقعت فيها الجرائم المدعاة، فإن السودان قادر على تسهيل الوصول إلى إقليمه، وتمكين المكتب من الاتصال بالشهود الرئيسيين وجمع الأدلة الوثائقية والعدلية.

27- وعلاوة على ذلك، يواصل المكتب الاعتماد على جميع الدول، ولا سيما السودان، من أجل القبض على المشتبه فيهم الخمسة على خلفية الحالة في دارفور وتقديمهم إلى المحكمة.

6- الخاتمة

28- لقد شهد السودان تغييرات ملحوظة خلال العام الماضي. وقد اتخذت الإدارة الجديدة بالفعل خطوات مهمة لضمان السلام في دارفور. وإذا نجحت هذه الجهود، فإن ضمان العدالة للمجني عليهم على خلفية الحالة في دارفور سيكون أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على السلم والأمن ودوامهما.

29- يتحمل السودان المسؤولية الرئيسية عن التحقيق مع المشتبه فيهم على خلفية الحالة في دارفور ومقاضاتهم على الجرائم المدعاة الواردة في أوامر القبض الصادرة عن المحكمة. وبصفتها محكمة الملاذ الأخير، عندما يفشل السودان في تحقيق العدالة الحقيقية للمجني عليهم في دارفور، أو لا يستطيع تحقيقها لهم، يجب تقديم الدعم اللازم للمحكمة لضمان إجراء عمليات مقاضاة عادلة وفعالة، بما يتمشى مع ولايتها.

30- إن المكتب مستعد للعمل مع حكومة السودان لضمان تحقيق العدالة للمجني عليهم في دارفور، سواء كان ذلك في قاعة محكمة في السودان أو في لاهاي بهولندا. وفي هذا الصدد، يظل دعم حكومة السودان والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمجلس وجميع الدول الملتزمة بالسلام والعدالة في دارفور، أمرا أساسيا. | مكتب المدعي العام